Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 338-353
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.22

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

Non-oil exports and their impact on economic development in Iraq for the period (2004-2022)

Fouad Farhan Hussein Al-Jubouri* [A], Qutaiba Maher Mahmoud al-Douri [B]
Uday Sabour Mohammed Al-Rashdi [C]

[A] College of Administration and Economics, University of Tikrit
[B] Central Statistical Organization, Ministry of Planning
[C] College of Administration and Economics, Hamdaniya University

Keywords:
non-oil exports, economic development, gross domestic product.

Article history:
Received 27 Apr. 2023
Accepted 30 Apr. 2023
Available online 30 Aug. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Fouad Farhan Hussein Al-Jubouri
College of Administration and Economics, University of Tikrit

Abstract: The research aims to know what is the reality of non-oil exports in Iraq, what is the impact of non-oil exports on economic development indicators, including the gross domestic product**.**

The research, through the results of the limits test, concluded that there is a long-term co-integration relationship between the research variables in the short term, and that an increase in non-oil commodity exports by one unit leads to an increase in the gross domestic product by (0.0210) at a significant level (5%), and that the increase in the total Commodity exports by one unit. This leads to an increase in the gross domestic product by (0.535) at a significant level (%5)

In the long term, non-oil commodity exports do not affect the gross domestic product in the long term. As for the total commodity exports, the increase by one unit leads to an increase in the gross domestic product by (0.8300) at a significant level**.(%5)**

The research recommended diversifying sources of income, developing and supporting non-oil sectors, including agricultural sector development programs, opening the way for investments and partnership with the private sector in the sectors of agriculture, industry and services.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 338-353
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.22

الصادرات غير النفطية وأثرها في التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2022)

فؤاد فرحان حسين الجبوري
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة تكريت

قتيبة ماهر محمود الدوري
الجهاز المركزي للإحصاء
وزارة التخطيط

عدي صابور محمد الراشدي
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة الحمدانية

المستخلص

يهدف البحث الى معرف ما هو واقع الصادرات غير النفطية في العراق، ما أثر الصادرات غير النفطية في مؤشرات التنمية الاقتصادية ومنها الناتج المحلي الاجمالي.

توصل البحث من خلال نتائج الاختبار الحدود إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويل المدى بين متغيرات البحث في الاجل القصير وان زيادة الصادرات السلعية غير النفطية بوحدة واحدة يؤدي ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.0210) عند مستوى معنوية (5%)، وأن زيادة اجمالي الصادرات السلعية بوحدة واحدة يؤدي ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.535) عند مستوى معنوية (5%).

في الأجل الطويل الصادرات السلعية غير النفطية لا تؤثر في الناتج المحلي الاجمالي في الأجل الطويل، وأما اجمالي الصادرات السلعية فأن الزيادة بوحدة واحدة يؤدي ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.8300) عند مستوى معنوية (5%).

وأوصى البحث بتنويع مصادر الدخل وتطوير ودعم القطاعات غير النفطية ومنها برامج تطوير القطاع الزراعي فتح المجال للاستثمارات والشراكة مع القطاع الخاص في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات.

الكلمات المفتاحية: الصادرات غير النفطية، التنمية الاقتصادية، الناتج المحلي الاجمالي.

المقدمة

يعد العراق من البلدان التي يعتمد اقتصادها على النفط بشكل كبير في توفير المستلزمات الضرورية للدولة، لأن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي تشكل الإيرادات النفطية ما نسبته (92%) من اجمالي الموازنة العامة للدولة، وهذا يعرض الاقتصاد العراقي إلى مخاطر كبيرة نتيجة تذبذب أسعار النفط، ويعرض الخطط والبرامج الحكومية الى حالة اللايقين ويسبب مشاكل على المدى البعيد.

إن الاقتصاد العراقي يعاني منذ مدة زمنية بعيدة من اختلالات في الهيكل الإنتاجي المكون للناتج المحلي الاجمالي إذ يتكون هذا الاختلال في ضعف مصادر المعروض المحلي وعدم وجود تناسق بين القطاعات الاقتصادية، وتذبذب واضح في نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، ولذلك يجب تسليط الضوء على الصادرات غير النفطية ومعرفة حجم مساهمتها في الاقتصاد العراقي لكي يتم تبني سياسات اقتصادية يمكن أن تحول العراق من اقتصاد ريعي يعتمد على النفط إلى اقتصاد متعدد المصادر، والفرصة متاحة للاقتصاد العراقي لهذا التحول مع توفر المستلزمات الضرورية من مواد أولية وموقع جغرافي وكذلك موارد بشرية.

ان الاقتصاد العراقي يحتاج بشكل مستمر إلى إيجاد مصادر تمويل مستقرة ومستدامة من أجل تلبية متطلبات الإنفاق على البنية التحتية والاستثمار وكذلك رفع المستوى المعيشي للطبقات الفقيرة من جهة، وضعف الجهود الحكومية المبذولة في تعظيم الإيرادات غير النفطية من أجل توفير

التمويل اللازم بعيدا عن تقلبات أسعار النفط من جهة أخرى، لكي يتمكن من تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية ومستدامة.

إن هذا البحث يسعى إلى قياس وتحليل أثر الصادرات غير النفطية ومدى مساهمتها في دعم التنمية الاقتصادية.

مشكلة البحث: يعد العراق من البلدان الريعية التي تعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي ويعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية وغياب دور القطاع الخاص والصناعة الوطنية وضعف وانخفاض في الصادرات غير النفطية وبناء على ما سبق نطرح الاشكالية الآتية:

- ما أثر الصادرات السلعية والصادرات غير النفطية في مؤشر التنمية الاقتصادية الناتج المحلي الاجمالي؟

فرضية البحث: يفترض البحث وجود علاقة طردية ومعنوية بين الصادرات غير النفطية والناتج المحلي الاجمالي كأحد مؤشرات للتنمية الاقتصادية.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من المشكلة المعروضة والتي يعاني منها العراق، وهي مشكلة الاعتماد على الإيرادات النفطية من أجل تمويل الموازنة الحكومية والتي جعلته يتأثر بالأزمات، وبالتالي انخفاض الايرادات العامة التي تؤثر برامج التنمية الاقتصادية في العراق.

منهجية البحث: يعتمد البحث على المنهج التحليلي والكمي القياسي في دراسة وتحليل العلاقة بين الصادرات غير النفطية واحد مؤشرات التنمية الاقتصادية وهو الناتج المحلي الاجمالي من خلال استخدام النماذج القياسية.

حدود البحث: تضمن البحث العراق مكانياً... وللمدة (2004-2022) زمانياً.

هيكلية البحث: قسم على ثلاثة مباحث وهي: المبحث الأول الإطار النظري للصادرات غير النفطية والتنمية الاقتصادية، فيما يبين المبحث الثاني تحليل العلاقة بين الصادرات غير النفطية والناتج المحلي الاجمالي، وتناول المبحث الثالث القياس الاقتصادي لأثر الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي كأحد مؤشرات التنمية الاقتصادية.

المبحث الاول

الإطار النظري للصادرات غير النفطية والتنمية الاقتصادية

إن التجارة الخارجية تعد من القطاعات الاقتصادية الاساسية والمهمة لأي بلد على اختلاف حجمه وتطوره وتقدمه الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة، لأنها تساعد على رفع المستويات المعيشة للأفراد، وتوفر فرص العمل لهم، وتمكن المستهلكين من اشباع حاجاتهم بمجموعة أكبر من السلع والخدمات، وكان للتجارة الخارجية منذ أن بدأت الحضارات الأولى أهمية كبيرة، ازدادت بعد ذلك مع ارتفاع نسبتها من إجمالي الناتج المحلي.

وحسب رأي ريكاردو إن توسيع التجارة الخارجية سيسهم بشكل كبير في زيادة كتلة السلع المتبادلة بين البلدان، وبالتالي فإن مجموع المنفعة سيكون أكبر لكل بلد، ومن المصطلحات الحديثة للتجارة الخارجية وفقاً لكروجمان تتمثل في نصيب الفرد من المهارات والآلات والأدوات التي تعد ضرورية لتنميتهم الاقتصادية، وإن الاستخدام الامثل لقوى الإنتاج في العالم يعد ميزة اقتصادية مهمة للتجارة الخارجية في الأعوام الأخيرة، إذ تعمل التجارة الدولية كقوة محركة وديناميكية والتي من خلالها يتم زيادة حجم السوق ومستويات تقسيم العمل، تسمح باستخدام أكبر للآلات والمعدات، وتعمل على تحفيز الاختراعات والابتكارات، وتزيد من إنتاجية العمل وتتغلب على عدم القابلية للتجزئة

الفنية، وتمكن التجارة الخارجية عموماً البلاد من الاستفادة من زيادة الايرادات في دعم التنمية الاقتصادية (عبداللطيف، 2021: 49).

اولاً. الصادرات: وهي انتقال السلع وسواها من الخبرات والممتلكات المادية من بلد المنشأ إلى بلدان أخرى لتسويقها في أسواق عالمية، وتمثل قدرة الدولة ممثلة في جهازها الإنتاجي على تحقيق تدفقات سلعية وخدماتية ومعلوماتية، مالية وثقافية سياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى بغرض توسع نمو فرص العمل للتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيا جديدة وغيرها، وهي عملية بيع المنتجات من دولة إلى أخرى وفق نظام معترف به قوانين نظم تدهم الاستيراد من جانب الدول المستهلكة والتصدير من جانب الدولة المصدرة فهو مصدر هام للدخل يسمح للدولة بفتح أسواق جديدة لمنتجاتها، وهي مؤشر على جودة الصناعة والزراعة في تلك الدول، أن الصادرات عبارة عن مجموعة السلع والخدمات التي تقوم الدولة ببيعها للعالم الخارجي.

تعرف الصادرات على أنها السلع والخدمات المنتَجة في بلد معين، بعد ذلك يتم شراؤها من قبل المقيمين في بلد آخر، ولا تعد معرفة نوعية هذه السلع أو الخدمات أو كيفية إرسالها من الأمور المهمة، اذ يمكن إرسال هذه السلع والخدمات عبر الشحن البري أو البحري، أو حملها مع الأمتعة الشخصية على متن الطائرة، أو إرسالها عبر البريد الإلكتروني، وان الصادرات تختلف من بلد إلى اخر حسب طبيعة الموارد المادية والبشرية التي يتمتع بها ذلك البلد (حازن وبن علال، 2022: 3).

ثانياً. التنمية الاقتصادية: تعرف التنمية الاقتصادية أنها الزيادة في الإنتاج وتنظيم العمل من خلال القيام بتغييرات هيكلية وجذرية اقتصادية واجتماعية وتعمل على تحسين ظروف الانتاج الاقتصادي والاجتماعي، كما تساهم في إشباع حاجات الأفراد والمجتمع من خلال تعبئة الموارد الاولية واستخدام موارد العمل الضرورية للعملية الإنتاجية من خلال تشغيل العمالة المنتجة والمؤهلة لتطوير العملية الانتاجية التي تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن في القطاعات والانشطة الاقتصادية المختلفة في بلد معين (القريشي، 2017: 48).

للتنمية الاقتصادية مفاهيم متعددة منها، تعرف التنمية الاقتصادية عند الفكر التنموي من قبل المفكر Baldwin Meier أنها " العملية التي يزداد بها متوسط دخل الفرد والدخل القومي، فضلا عن تحقيق معدلات نمو عالية في قطاعات اقتصادية معينة تعبر عن التقدم الاقتصادي".

كما يمكن تعرفها على أنها " العملية التي تؤدي إلى تحسين وتنظيم استثمار الموارد الانتاجية البشرية والمادية " بهدف زيادة الانتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل يفوق الزيادة في عدد السكان، من أجل تحقيق زيادة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد خلال مدة من الزمن، ويمكن القول أيضاً إن التنمية الاقتصادية هي فلسفة وأسلوب في التفكير يتصف قدر كبير من الشمول والإحاطة بمجريات الأمور محلياً وخارجياً، مستندة بذلك على عنصري التأهيل والكفاءة في القدرة على توظيف الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة بأفضل أسلوب من أجل توجيهها نحو خدمة المجتمع أفراداً ومؤسسات (امين وجار الله، 2020: 113).

ثالثا. مؤشرات التنمية الاقتصادية: (شهرزاد، سماح، 2019: 58).

1. **الناتج المحلي الاجمالي:** هو اجمالي الناتج الجاري من السلع والخدمات النهائي في بلد ما والمحسوب بأسعار السوق خلال فترة زمنية معينة خلال سنة كاملة، ويستخدمها الأفراد الذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم، سواء كانوا مواطني البلد أو من المقيمين، وهذا يعني أن الناتج المحلي الاجمالي هو مفهوم يتحدد احتسابه بالرقعة الجغرافية لذلك البلد.

2. **الاستهلاك:** هو استخدام السلع والخدمات بقصد اشباع الحاجات البشرية، والسلع أما أن تكون استهلاكية او سلع معمرة، والاستهلاك يعتمد على حجم الدخل أي إن الاستهلاك هو دالة في الدخل، وبين كينز أن هناك عوامل أخرى تؤثر في الاستهلاك غير الدخل، مثل العوامل الموضوعة التي تتعلق بعادات الانفاق الاستهلاكي وطريقة توزيع الدخل وتوقعات الأفراد بشأن الأسعار، وعوامل مرتبطة بالبخل وجمع الثروة للأبناء خوفاً عليهم من المستقبل.
3. **الاستثمار:** هو الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع كالمعدات والمباني والمخزون السلعي، والاستثمار الكلي يتكون من ثلاثة أجزاء وهي (الاستثمار الخاص، الاستثمار العام، الاستثمار الاجنبي)،هو عبارة عن جزء من الدخل الذي يمثل الادخار الذي لا يستهلك وإنما يعاد استخدامه في العملية الإنتاجية، بهدف زيادة الإنتاج أو المحافظة عليه، مع الأخذ بالاعتبار الإضافة إلى المخزون السلعي، ويعدّ الاستثمار الوجه الثاني من أوجه الفعاليات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد وغالبا تتخذ قرارات الاستثمار من قبل مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين في القطاعين العام والخاص وأصحاب المشاريع الصغيرة الفردية.
4. **الدخل القومي:** هو مجموعة الدخول التي يحصل عليها أصحاب عوامل الانتاج مقابل مشاركتهم في العمليات الانتاجية المختلفة داخل البلد أو خارجه خلال فترة زمنية معينة وعادة تكون سنة، وهذه الدخول هي (الأجور، والفوائد، الريع، والربح)، ولذلك فأن ما يتم حسابه ضمن الدخل القومي هو الدخول التي تتحقق مقابل المساهمة في إنتاج السلع والخدمات وأن يتم هذا في الفترة المعينة.
5. **البطالة:** من المفاهيم الحقيقية للبطالة هو أن العاطلين عن العمل هم الأفراد القادرين والمؤهلين للعمل والمستعدين للقيام به ولكنهم عاجزين على الحصول على العمل المناسب في الوقت المناسب، وهناك أنواع متعددة من البطالة منها البطالة الاحتكاكية والمقنعة والدورية والموسمية.

سوف يتم تحليل وقياس حجم الصادرات غير النفطية ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية في العراق من خلال أخذ أحد مؤشرات التنمية الاقتصادية أعلاه وهو الناتج المحلي الاجمالي، حتى نستطيع أن نبين مدى مساهمة الصادرات غير النفطية في دعم الايرادات الاجنبية التي تدخل في اعداد الموازنة العامة للعراق، ومن المعروف أن العراق بلد ريعي يعتمد بشكل كبير على الايرادات النفطية في اعداد موازنته العامة من اجل تلبية حاجات المجتمع، لهذا سنبين من خلال هذا البحث مدى امكانية الاستفادة من القطاعات غير النفطية في تعزيز الايرادات العامة في العراق من خلال النتائج التي سيتم التوصل إليها في نهاية هذا البحث، والتي ستساهم بشكل أكيد في زيادة قدرة العراق على مواجهة التقلبات التي تحصل في أسعار النفط في الأسواق العالمية بين فترة وأخرى، والتي تتسبب في دخول العراق في ازمة اقتصادية قد تصل في بعض الأحيان إلى قطع جزء من رواتب الموظفين ناهيك عن توقف دعم القطاع الخاص والمشاريع الاستثمارية بشكل كامل مما ينعكس سلباً على الحياة العامة لأنها ذلك يؤدي إلى زيادة البطالة بشكل كبير مما يخلق أزمات اقتصادية واجتماعية كبيرة في المجتمع.

المبحث الثاني

تحليل العلاقة بين الصادرات الغير نفطية والناتج المحلي الاجمالي في العراق

أولاً. علاقة الصادرات بالتنمية الاقتصادية: من المعروف أن التجارة يمكن أن تكون حافزا للنمو الاقتصادي السريع، وقد ثبت هذا من خلال التجارب التي قامت بها بلدان مثل ماليزيا وتايلاند

والبرازيل والشيلي وتايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية، لأن الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة يعد محفزا كبير للانتفاع من الموارد الرأسمالية والبشرية العاطلة بشكل أوسع، كما أن عوائد النقد الأجنبي المتنامية الناجمة عن الأداء الجيد للصادرات توفر الإمكانية الاقتصادية اللازمة التي تستطيع بواسطتها البلدان النامية أن تنمية مواردها المادية والمالية، والخلاصة أنه عندما تتوفر الفرص للانتفاع من التبادل التجاري من خلال التجارة الخارجية يمكن أن تكون داعم ومحفزا مهما للنمو الاقتصادي خاصة في البلدان النامية (سماح، بلباشر، 2019: 56).

يعد الإنتاج المحلي داعم اساسي للاقتصاد المحلي أو الوطني، وهو يحتاج إلى مساندة حقيقية من طرف الدولة، ليكون قادرا على منافسة المنتوجات الاجنبية في الاسوق المحلية وكذلك المنافسة في الأسواق الخارجية، إن استهلاك السلع المنتجة محليا خارجياً أو داخلياً يؤدي بدون شك إلى تشجيع الإنتاج وانتعاش الاستمارات ما يُمكّنها على الصمود أمام المنافسة الخارجية عن طريق تعزيز قدراتها المالية وتحسين نوعية وجودة منتوجاتها، وهو ما يحقق الارتفاع في معدل التنمية الاقتصادية، مما سينعكس إيجابا علي مستوى الناتج المحلي للاقتصاد الوطني. (يعقوب وعبدالكريم، 2022: 3).

ويمكن ايجاز اهم آثار الصادرات والتي تؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية على النحو الآتي (انجهام، 2010: 287):

أ. توسّيع مديات السوق: حيث تشجع الصادرات المبدعين على الابتكار، وتحقق أفضل استخدام للموارد المادية والبشرية، وتسهل التخصص وتقسيم العمل.

ب. ارتفاع الدخل الحقيقي: هذا الارتفاع يأتي من المستويات المرتفعة للادخار والاستثمار وخاصة الزيادة في دخل المصدّرين والمبتكرين.

ج. تحفز المنافسة الدولية: الصادرات تدفع المستثمرين للبحث عن أساليب لخفض تكاليف الانتاج وهي أيضاً من أكثر الطرق فاعلية في أبعاد الاحتكارات غير الكفؤة عن العمل في التجارة الخارجية.

د. تعد الصادرات ذات تأثير تعليمي هام حيث تنتقل المهارات والتكنولوجيا من بلد لآخر، وكذلك فأن الصادرات تخلق حاجات وأذواق جديدة للمستهلكين وتدفع المستهلك للعمل.

ه. إن زيادة حجم الصادرات في الحصول على الموارد المالية تعد مصدر رئيس للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية لا سيما في البلدان النامية.

ثانياً. تحليل متغيرات البحث: سيتم هنا تحليل متغيرات الدراسة الأساسية المتمثلة بالمتغير المستقل ألا وهو الصادرات والصادرات غير النفطية في العراق، والمتغير المعتمد وهو أحد مؤشر التنمية الاقتصادية ألا وهو الناتج المحلي الاجمالي، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) أدناه أن حجم الصادرات بشكل عام في العراق بلغ عام 2004 (17810) مليون دولار، وإن نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية كانت قليلة جداً في ذلك العام حيث بلغت (113) مليون دولار، ويعود السبب في ذلك إلى ضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية سواء كانت صناعية أو زراعية أو خدمية في دعم الناتج المحلي الاجمالي الذي بلغت نسبته في العام نفسه (36613) مليون دولار، ونلاحظ أنه مع زيادة الصادرات بشكل عام في العراق التي وصلت في عام 2013 إلى (93066) مليون دولار ارتفعت الصادرات غير النفطية حيث وصلت في نفس العام الى (3506) مليون دولار، وهذا أدى إلى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي إلى (234637.7) مليون دولار في عام 2013، ونلاحظ من

خلال الجدول أدناه أن حجم الصادرات غير النفطية وصل إلى أعلى مستوى لها في عام 2018 حيث بلغت (8613) مليون دولار، عندما كانت الصادرات بشكل عام تساوي (92831) في العام نفسه ويرجع ذلك إلى زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية الذي ادى الى دعم بعض جوانب القطاعات الاقتصادية غير النفطية، وقد وصل الناتج المحلي الاجمالي في العراق في ذلك العام إلى ما يقارب (211146) مليون دولار، أن نمو الصادرات غير النفطية في العراق له انعكاسات ايجابية على الايرادات بشكل عام لأنه سيدعم الموازنة الحكومية في العراق في ايرادات جديدة ويقلل الاعتماد على الايرادات النفطية، ويدعم فكرة التحول من الاقتصاد الريعي احادي الجانب إلى اقتصاد متعدد الأوجه الاقتصادية الذي يعتمد على القطاع الخاص بشكل اكبر في تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة صناعية وزراعية وخدمية، الذي سينعكس بشكل ايجابي على الناتج المحلي الاجمالي للعراق وبالتالي الوصول إلى مستوى رفاهية أكبر للأفراد وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة التي هي هدف أغلب الاقتصادات المتطورة، من اجل استغلال الموارد الاقتصادية المختلفة في العراق بشكل يحقق الاستخدام الأمثل لها، وكل هذا سينعكس على الجانب الاستثماري في الموازنة العامة في العراق ويزيد من نسبة التخصيصات المالية التي تدعم الاستثمار الذي له آثار ايجابية كبيرة على الحياة العامة للأفراد والمؤسسات في المستقبل، وهذا يؤدي إلى زيادة الدخل القومي بشقيه النقدي والحقيقي، أما النمو المركب فقد كان بالنسبة للصادرات بشكل عام (11.11%)، أما الصادرات غير النفطية فقد كانت نسبة النمو المركب تساوي (20.24%)، اما الناتج المحلي الاجمالي فقد كانت نسبة النمو المركب خلال فترة الدراسة تساوي (10.96%) وهذا يشير إلى العلاقة الطردية بين متغيرات البحث، انظر إلى الجدول رقم (1) أدناه.

الجدول (1): تحليل العلاقة بين الصادرات غير نفطية والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2022) (مليون دولار)

السنة	الصادرات	الصادرات غير النفطية	نسبة الصادرات غير النفطية الى اجمالي الصادرات (%)	الناتج المحلي الاجمالي
2004	17810	113	0.63	36613
2005	23697	138	0.58	49921
2006	29361	157	0.53	65158.8
2007	41268	153	0.37	88037.8
2008	61273	2935	4.79	130204
2009	41929	109	0.26	111660.9
2010	52483	196	0.37	138516.7
2011	83226	181	0.22	185749.7
2012	94392	255	0.27	218032.2
2013	93066	3506	3.77	234637.7
2014	88112	3702	4.20	228415.7
2015	57577	8280	14.38	164704.7

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 338-353
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.22

السنة	الصادرات	الصادرات غير النفطية	نسبة الصادرات غير النفطية الى اجمالي الصادرات (%)	الناتج المحلي الاجمالي
2016	46830	3062	6.54	157820
2017	63604	3874	6.09	175652
2018	92831	8613	9.28	211146
2019	88903	2658	2.99	215266
2020	50613	6367	12.58	182454.8
2021	86298	2229	2.58	207691.6
2022	131766	3751	2.85	264182.2
النمو المركب	% 11.11	% 20.24		10.96%

المصدر:

*منظمة التجارة الدولية، 2023، بيانات منشورة على الرابط، https://data.wto.org/en

**البنك المركزي العراقي، 2023، بيانات منشورة على الرابط،

https://cbiraq.org/SubCategoriesTable.aspx?SubCatID=108

نلاحظ من خلال البيانات أعلاه أن الصادرات غير النفطية تشكل نسبة قليلة من اجمالي الصادرات في العراق ففي عام 2004 لم تتجاوز (113) مليون دولار وهذا يعكس ضعف القطاعات الانتاجية في العراق بشكل عام في تلك الفترة، ولكن نلاحظ زيادة هذه النسبة بشكل ملفت في نهاية فترة الدراسة ففي عام 2018 وعام 2020 وصلت إلى أعلى مستوى لها حيث بلغت (8613) (6367) مليون دولار على التوالي، وهذا إن دل على شيء يدل على زيادة اهتمام الدولة في القطاعات الانتاجية المختلفة في البلد، انظر إلى الشكل رقم (1) أدناه.

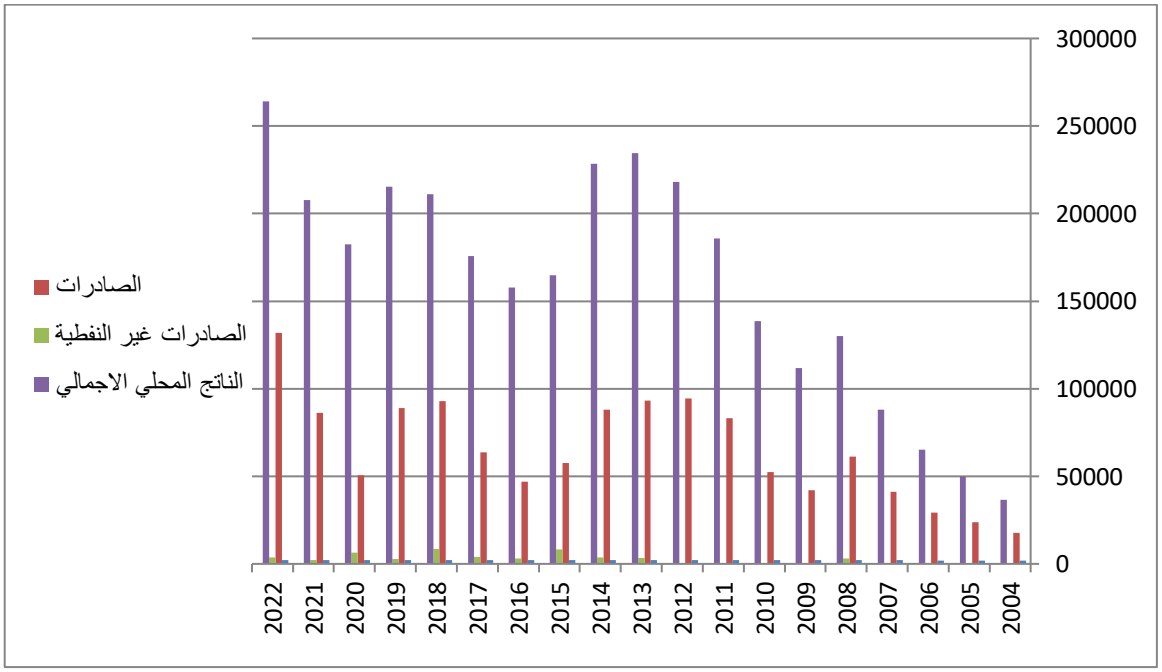

الشكل (1): الصادرات غير النفطية والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2022)

المصدر: بيانات الجدول رقم (1).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 338-353
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.22

المبحث الثالث

القياس الاقتصادي لأثر الصادرات الغير نفطية في الناتج المحلي الاجمالي

اولاً. متغيرات البحث: تتكون متغيرات البحث من المتغيرات الآتية:

1. **المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي** (Y)) كمؤشر عن التنمية الاقتصادية في العراق.
2. **المتغيرات المستقلة** (X)**:** وتتكون من المتغيرات الآتية:

أ. **صادرات السلع غير النفطية** (X_1)، وتشمل كافة المنتجات المصنفة حسب منظمة التجارة العلمية الزراعية، الاغذية، الصناعات، الآلات والمعدات، الكيمياويات، المنسوجات، الملابس

ب. **الصادرات السلعية الاجمالية** (X_2)، وتشمل الصادرات السلع غير النفطية، يضاف لها صادرات الوقود.

ومن خلال ما سبق يمكن بناء الصياغة الرياضية للنموذج القياسي وهو كالآتي:

$$Log(Y) = B0 + B1log(X_1) + B2log(X_2) + Ui$$

ثانياً. نتائج التحليل القياسي للنموذج:

1. **اختبار سكون السلسة الزمنية :** يلاحظ في الشكل السابق عدم الاستقرار في السلسلة الزمنية ولضمان عدم وجود انحدار زائف في نتائج التقدير، نقوم بإجراء اختبار جذر الوحدة عبر نتائج (فيلبس بيرون)، وبينت نتائج الاختبار تم تحديد أن جميع المتغيرات التابعة والمستقلة ليست ساكنة عند المستوى عدا المتغير التابع فهو ساكن عند المستوى مع وجود ثابت عند مستوى معنوية (5%)، وبعد أخذ الفرق الأول، يُلاحظ أن البيانات مستقرة أي ساكنة، سواء مع وجود ثابت أو ثابت واتجاه أو بدون ثابت واتجاه وذلك عند مستوى معنوية (1%)، انظر الجدول رقم (2).

الجدول (2): اختبار جذر الوحدة (فيلبس بيرون)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)				
At Level		LOG(Y1)	LOG(X1)	LOG(X2)
With Constant	t-Statistic	-2.7467	-1.9498	-1.9499
	Prob.	0.0711	0.3082	0.3082
		*	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.0425	-3.0266	-2.3726
	Prob.	0.5686	0.1321	0.3906
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.0737	0.1532	1.3468
	Prob.	0.9905	0.7277	0.9542
		n0	n0	n0
At First Difference				
With Constant	t-Statistic	d(LOG(Y1))	d(LOG(X1))	d(LOG(X2))
	Prob.	-8.7181	-8.5285	-9.1031
		0.000	0.000	0.000
With Constant & Trend	t-Statistic	***	***	***
	Prob.	-8.6872	-8.4793	-9.3445
		0.000	0.000	0.000

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)				
At Level		**LOG(Y1)**	**LOG(X1)**	**LOG(X2)**
Without Constant & Trend	t-Statistic	***	***	***
	Prob.	-8.544	-8.544	-8.544
		0.000	0.000	0.000
		***	***	***

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews.12)

بالنظر لاستقرار البيانات وسكونها في الفرق الاول سوف يتم استخدام أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) وذلك بعد قسمة البيانات وتحويلها إلى بيانات ربع سنوية وباستخدام صيغة (Log) في البرنامج الإحصائي (EViews.12).

2. **تحديد درجة الابطاء:** وفقاً للبرنامج الاحصائي تم استخدام درجة الابطاء والمحددة اوتوماتيكياً بـ(4) درجات ويظهر النماذج المختارة وفقاً لمعيار (Akaike) إن أفضل درجة ابطاء هي (1) لمتغيرات البحث، انظر الجدول رقم (3).

الجدول (3): درجة الابطاء بحسب المعيار الاحصائي

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: LOG(Y) LOG(X1) LOG(X2)						
Exogenous variables: C						
Date: 04/26/23 Time: 22:50						
Sample: 2004Q1 2022Q4						
Included observations: 69						
Lag	**LogL**	**LR**	**FPE**	**AIC**	**SC**	**HQ**
0	-109.089	NA	0.005171	3.248954	3.346089	3.287491
1	85.0178	365.7083	2.42e-0 *	-2.1164 *	-1.7279 *	-1.9623 *
2	87.47026	4.407314	2.93E-05	-1.92667	-1.24673	-1.65692
3	91.27323	6.503626	3.42E-05	-1.77604	-0.80469	-1.39067
4	101.6464	16.83754	3.31E-05	-1.81584	-0.55308	-1.31486
5	119.8118	27.90629*	2.57E-05	-2.0815	-0.52734	-1.46491
6	122.8022	4.333976	3.11E-05	-1.90731	-0.06174	-1.17511
7	128.0716	7.178555	3.56E-05	-1.79918	0.337795	-0.95137
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews.12)

3. **جودة النموذج القياسي:** من خلال اختبار احصائية (F) كانت معنوية عند مستوى (1%) ويتضح ان القوة التفسيرية للنموذج بلغت (0.99)، أي إن التغييرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة (صادرات السلع غير النفطية، اجمالي الصادرات السلعية) تفسر التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي) في العراق بنسبة (99%) وعلى (1%) على متغيرات اخرى خارج النموذج القياسي، انظر الجدول رقم (4).

الجدول (4): نتائج التقدير الاولي

Selected Model: ARDL(1, 1, 1)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.***
LOG(Y(-1))	0.911738	0.03929	2.32E+01	0.0000
LOG(X1)	0.021089	0.008386	2.51E+00	0.0142
LOG(X1(-1))	-0.02173	0.008471	-2.57E+0	0.0125
LOG(X2)	0.53583	0.033765	15.86942	0.0000
LOG(X2(-1))	-0.46257	0.044896	-10.3031	0.0000
C	0.259579	0.140109	1.852688	0.0682
R-squared	0.993271	Mean dependent var		11.89212
Adjusted R-squared	0.992783	S.D. dependent var		0.524668
S.E. of regression	0.044571	Akaike info criterion		-3.30687
Sum squared resid	0.137071	Schwarz criterion		-3.12147
Log likelihood	130.0075	Hannan-Quinn criter.		-3.23284
F-statistic	2037.049	Durbin-Watson stat		2.256973
Prob(F-statistic)		0.000		
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews.12).

4. **اختبار التكامل المشترك:** لاختبار وجود علاقة توازن طويلة الأمد بين (الصادرات السلعية غير النفطية، اجمالي الصادرات السلعية) كمتغيرات مستقلة والمتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي) في العراق ويتم ذلك من خلال استخدام اختبار احصائية (F-Bounds Test)، وبينت النتائج التالي من خلال نتائج الاختبار، يمكن ملاحظة أن قيمة اختبار بحسب احصائية (F) هي (3.79) وهي أقل من القيمة الأعلى والأدنى عند مستوى معنوية (10٪)، وبذلك هنالك علاقة تكامل مشترك طويل المدى بين متغيرات البحث، انظر الجدول رقم (5).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 338-353
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.22

الجدول (5): اختبار التكامل المشترك (الحدود)

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	**Value**	**Signif.**	**I(0)**	**I(1)**
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	3.798452	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.50%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size 75			Finite Sample: n=75	

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews.12)

5. **العلاقة قصيرة وطويلة الاجل:**

أ. **العلاقة قصيرة الأجل:** بينت النتائج أن الاشارة موجبة أي إن العلاقة طردية بين الصادرات السلعية غير النفطية الناتج المحلي الاجمالي، وإن زيادة الصادرات السلعية غير النفطية بوحدة واحدة يؤدي ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.0210) عند مستوى معنوية (5%)، وكذلك فأن الاشارة موجبة أي إن العلاقة طردية بين اجمالي الصادرات السلعية والناتج المحلي الاجمالي، وأن زيادة اجمالي الصادرات السلعية بوحدة واحدة يؤدي ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.535) عند مستوى معنوية (5%).

ب. أظهرت النتائج بان قيمة معلمة تصحيح الخطأ (-0.088) = ECM وهي سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية (5%) وبذلك فأنها تحقق الشرط الضروري والكافي للعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وإن الاختلال في التوازن قصير الاجل في السنة السابقة(t_{-1}) يتم تصحيحه خلال (9%) من السنة الحالية (t).

ج. **العلاقة طويلة الأجل:** بينت النتائج أن الاشارة سالبة أي إن العلاقة بين الصادرات السلعية غير النفطية الناتج والناتج المحلي لكنها غير معنوية عند مستوى (5%) وبالتالي فأن الصادرات السلعية غير النفطية لا تؤثر في الناتج المحلي الاجمالي في الأجل الطويل، في حين الاشارة موجبة اي ان العلاقة طردية بين اجمالي الصادرات السلعية والناتج المحلي الاجمالي، وأن زيادة اجمالي الصادرات السلعية بوحدة واحدة يؤدي ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.8300) عند مستوى معنوية (5%)، انظر الجدول رقم (6).

الجدول (6): نتائج التقدير قصير وطويل الاجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.259579	0.140109	1.85E+00	0.0682
LOG(Y(-1))*	-0.08826	0.03929	-2.25E+00	0.0279
LOG(X1(-1))	-0.00064	0.004724	-1.35E-01	0.8928
LOG(X2(-1))	0.07326	0.038142	1.92E+00	0.0589
DLOG(X1)	0.021089	0.008386	2.51E+00	0.0142

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLOG(X2)	0.53583	0.033765	15.86942	0.0000
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(X1)	-0.00724	0.055278	-0.130949	0.8962
LOG(X2)	0.830025	0.152148	5.455375	0.0000
C	2.941003	1.604483	1.83299	0.0711
EC = LOG(Y) - (-0.0072*LOG(X1) + 0.8300*LOG(X2) + 2.9410)				

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews.12).

الاختبارات التشخيصية للمتغير (Y):

1. **اختبار عدم تجانس التباين:** لقد أظهرت النتائج بحسب اختبار (ARCH) وإحصائية (F-Test) عدم معنويتها وبالتالي نرفض فرضية وجود مشكلة تجانس تباين الخطأ.
2. **مشكلة الارتباط الذاتي:** لقد أظهرت النتائج بحسب اختبار (LM) وإحصائية (F-Test) عدم معنويتها وبالتالي نرفض فرضية وجود مشكلة ارتباط ذاتي، أنظر الجدول رقم (7).

الجدول (7): نتائج الاختبارات التشخيصية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	2.312916	Prob. F(2,67)	0.1068
Obs*R-squared	4.843747	Prob. Chi-Square(2)	0.0888
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.063500	Prob. F(1,72)	0.3059
Obs*R-squared	1.077132	Prob. Chi-Square(1)	0.2993

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews.12)

ويلاحظ من خلال الخط البياني لاختبارات (CUSUM) و(CUSUM of squares) داخل الحدود الحرجة (الحد الأعلى والحد الأدنى) عند مستوى معنوية (5%)، ويتبين من خلال نتائج الاختبارين أن هنالك انسجام معلمات الأجل الطويل مع معلمات الأجل القصير

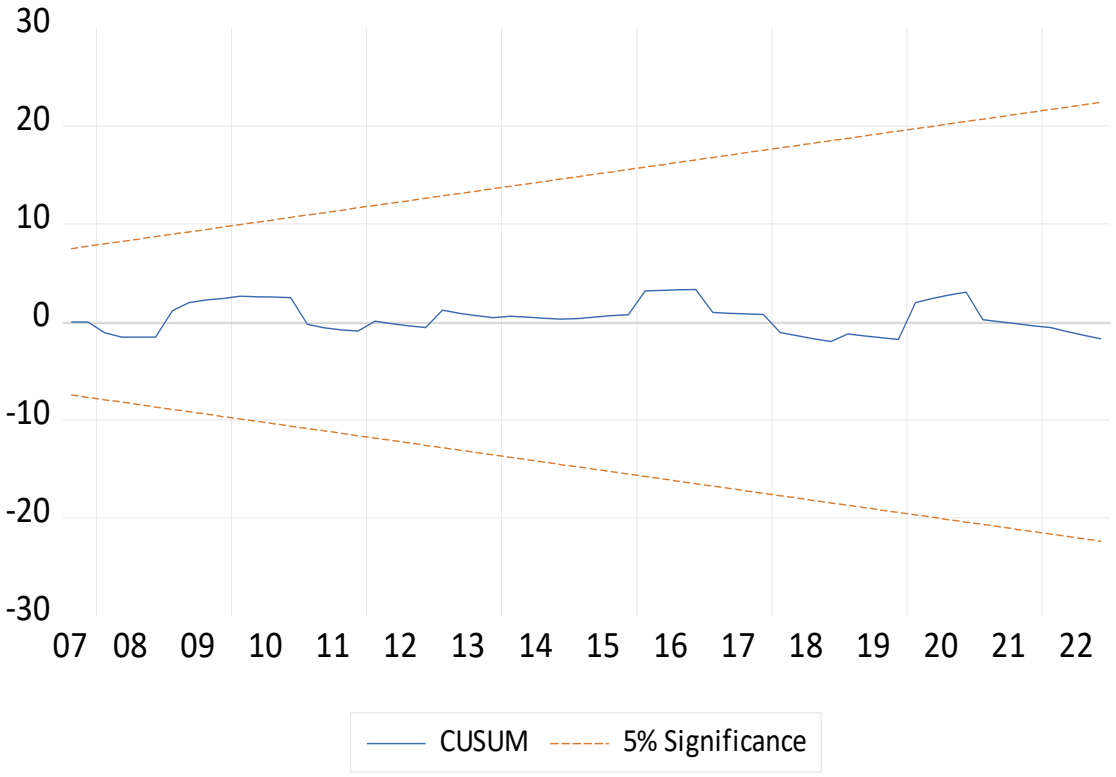

الشكل (2): اختبار CUSUM

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews.12)

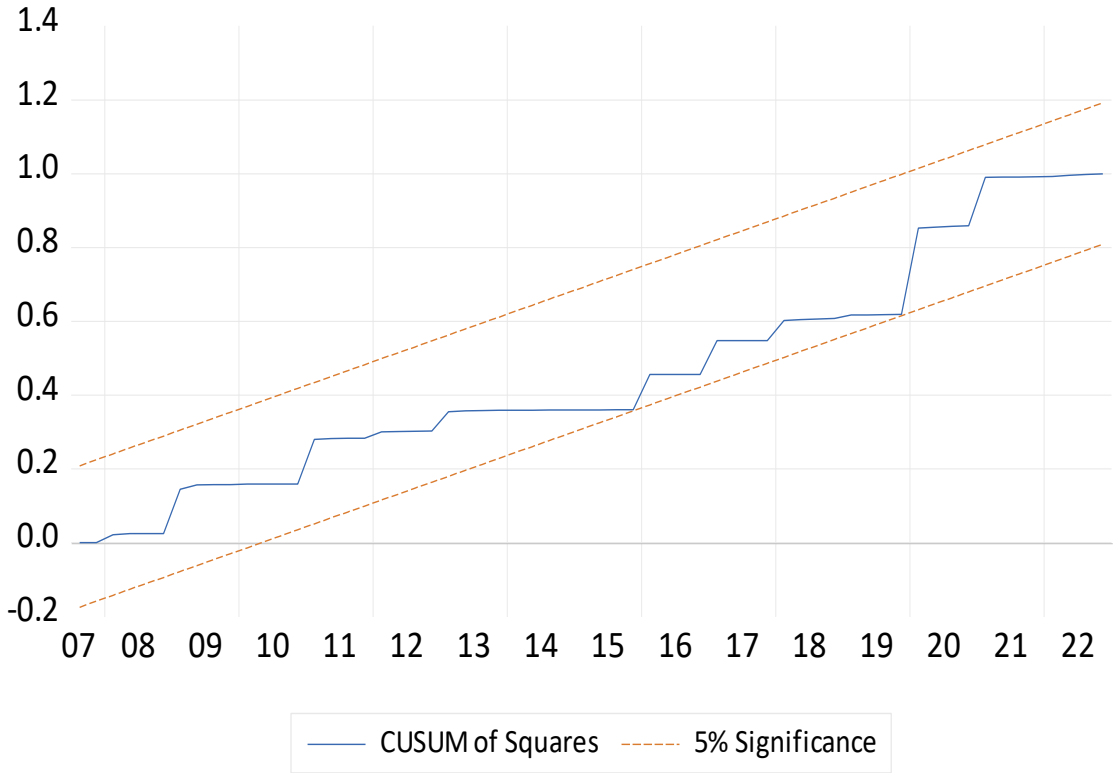

الشكل (3): اختبار CUSUM of squares

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (**EViews**.12)

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. العراق من البلدان التي يعتمد اقتصادها على النفط بشكل كبير، هو اقتصاد ريعي تشكل الإيرادات النفطية ما نسبته (92%) من اجمالي الموازنة العامة للدولة.
2. نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية كانت قليلة جداً، ويعود السبب في ذلك إلى ضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية سواء كانت صناعية أو زراعية أو خدمية في دعم الناتج المحلي الاجمالي.
3. إن نمو الصادرات غير النفطية في العراق له انعكاسات ايجابية على الايرادات بشكل عام لأنه سيدعم الموازنة الحكومية في العراق في ايرادات جديدة ويقلل الاعتماد على الايرادات النفطية ويساهم بشكل أكبر في تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة صناعية وزراعية وخدمية.
4. بلغ معدل النمو المركب بالنسبة للصادرات بشكل عام (11.11%)، أما الصادرات غير النفطية (20.24 %) وهذا يشير الى تزايدهما خلال مدة البحث.
5. في الأجل القصير أن زيادة الصادرات السلعية غير النفطية بوحدة واحدة يؤدي ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.0210) عند مستوى معنوية (5%)، وإن زيادة اجمالي الصادرات السلعية بوحدة واحدة يؤدي ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.535) عند مستوى معنوية (5%).
6. الأجل الطويل الصادرات السلعية غير النفطية لا تؤثر في الناتج المحلي الاجمالي في الأجل الطويل، وأما اجمالي الصادرات السلعية فأن الزيادة بوحدة واحدة يؤدي ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.8300) عند مستوى معنوية (5%).

ثانياً. التوصيات:

1. زيادة الانفاق على البحث والتطوير والتكنلوجيا الحديثة والابتكار وتبادلها مع البلدان الأخرى في مجال الاستدامة والمحافظة على الموارد.
2. تنويع مصادر الدخل في العراق لخلق اقتصاد مستقر ومستدام.
3. فتح المجال للاستثمارات والشراكة مع القطاع الخاص في القطاعات (الزراعة، الصناعة، الخدمات).
4. تطوير ودعم القطاعات غير النفطية ومنها برامج تطوير القطاع الزراعي من خلال توفير البذور المحسنة وتقديم المعدات والآلات واجراء التجارب والبحوث بما يساهم زيادة انتاج الغلة الواحدة.
5. الحد من سياسة الاغراق من خلال الانفتاح التجاري المنضبط القائم على سيطرة الدولة عليه ويمكن التحكم به بحسب المصلحة العامة للدولة.
6. الاهتمام بمصادر الطاقة المتجددة ووضع الخطط المناسبة لها بما يتلاءم وحجم الطلب المحلي.

المصادر

1. امين وجارالله، حافظ عبد الامير، م. د. سليمة هاشم، (2020)، الديون الخارجية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في العراق للمدة 2004-2017/مصر أنموذجاً.، الجامعة المستنصرية، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 123.
2. انجهام، بربرة، 2010، الاقتصاد والتنمية، ترجمة: حاتم حميد محسن، الطبعة الاولى، دار كيوان للطباعة والنشر، دمشق، سوريا.
3. حازن، بن علال، لويزة، إكرام، (2022)، رسالة ماجستير، دراسة التكامل بين الصادرات النفطية والعجز الموازني في الجزائر خلال الفترة 1970-2020، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، الجزائر.

4. شهرزاد وسماح، بوزنير، بلباشر، (2019)، رسالة ماجستير، (تأثير سياسة الإنفاق العام على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية)، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير.
5. عبد اللطيف، قتيبة ماهر محمود، 2021، القياس الاقتصادي لأثر التجارة الخارجية في التنمية المستدامة في بلدان مختارة للمدة (1990-2019) مع اشارة للعراق، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
6. القريشي، أ.م.د علي حاتم، 2017، اقتصاديات التنمية، مطبعة حوض الفرات، الطبعة الاولى، النجف الاشرف.
7. يعقوب وعبد الكريم، بن عصمان، بن عصمان، (2022)، رسالة ماجستير، تنمية صادرات المنتجات الوطنية في إطار استفادة الجزائر من المؤسسات المالية الدولية الإسلامية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
8. منظمة التجارة الدولية، 2023، بيانات منشورة على الرابط https://data.wto.org/en
9. البنك المركزي العراقي، 2023، بيانات منشورة على الرابط
https://cbiraq.org/SubCategoriesTable.aspx?SubCatID=108